

فقد يان لك تمنع قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة الخ قوله وعم العروة  
والارادة والعلم لا يخفى ان وجوب عموم هذه الصفات فرع عن وجوبها نفسها  
وتج في كلام المصنف دعواته الاولى ان افتتار كل ما سواه اليه بوجبه من هذه  
الصفات نفسها والثانية انه بوجبه جميع المتعلقة وهي الممكنات بالنسبة  
للعروة وهو الارادة وجميع الواجبات والحائزات والستويات بالنسبة للعلم كمن  
الدليل الذي ذكره المصنف اول قولنا اننا نتخي الخ انما يتخ المعنى الاول فقط اذ  
اللازم علي امتناعها عدم وجود بعض الحوادث وذلك المعنى هو الذي  
تتعلق به هذه الصفات واما المعنى الذي توصلت به فلا مانع من وجوده  
الا ان يقال ان فرضه استوي جميع المتعلقة فتعلق بالمعنى ترجيح بلا مرجح  
فيلزم علي امتناعه عدم وجود شيء من الحوادث فتأمل قوله اذ لو اتفنا شيء منها الخ  
اشار بذلك اليه قياسا نفيها هلكتا لو اتفنا شيء من هذه الصفات لما اتفنا ان  
يوجد شيء من الحوادث لكن عدم امكان وجود شيء من الحوادث باطلا اذ لو لم يكن ان  
يوجد شيء من الحوادث لما اتفنا اليه شيء لكن عدم افتتار شيء اليه باطل كمن وهو  
الذي يستقر اليه كل ما سواه قوله لا احل ان يوجد شيء من الحوادث انما يتفرع اليه بال  
لان نفيه يلزم من نفي الوجود ووجه لزوم عدم امكان لزوم امكان لزوم شيء من الحوادث  
لاستنا شيء من هذه الصفات ان لو انتفت الحوادث لا تتفنا باجها بلا سائر الصفات  
لانها شرطها واذ استنا باجها لزم الجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث شرط  
القدره او عمومها لزم الجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث علم ما تقدم ولو انتفت  
الارادة او عمومها لزم الجز لا انتفت العروة لانها فرع عن الارادة في التصرف والانتفت  
القدره لزم الجز فلا يمكن ان يوجد شيء من الحوادث ولو اتفنا العلم او عمومها انتفت  
الارادة لان لا يتفعل اراة من غير علم واذ انتفت الارادة انتفت العروة لانها  
ما تقدم قوله فلا يستقر اليه شيء في اشارة اليه الصواب الثاني وقد تقدم قوله  
وهو الذي يستقر اليه كل ما سواه قد سبق الكلام عليه ضرورة فلا تفعل قوله ويوجب

تت

تت ايضا اي كما اوجب ما تقدم قوله اذ لو كان معه ثمة في الالوهية  
لما افتقر الخ اشارة بذلك اليه قياسا استثنائي نفيه هكذا لو كان معه  
ثمة في الالوهية لما افتقر اليه شيء كذا عدم افتتار شيء اليه باطل كمن وهو  
الذي يستقر اليه كل ما سواه ولا يخفى ما في هذا الدليل من العصور بل هو المتعريف  
لباق الكون وقوله لزوم غيرها الخ اي حين اذ كان معه ثمة في الالوهية  
لزوم غيرها الخ انه لا يتخلو فاما ان يتفنا واما ان يتفنا في كل يلزم غيرها  
اما الاول فلانه يلزم عليه اجتماع مؤثرين علي واحد اذ اوجده معا ويتحصل  
الحاصل ان اوجده مرتبا واما الثاني فلانه يلزم عليه اجتماع المتعريفات فان  
مرتبها وان تفن مراد احدها دون الاخر كان الذي قبله لم يتفنا مراده عاين اذ  
لا يمكن ان لا تتفنا المماثلة بينهما وارجح ثبت الجزلها وكنه المولم يتفنا مراد كل  
منها كما هو ظاهر قوله ويؤخذ منه اي من افتتار كل ما سواه بل وعلا قوله ايضا  
اي كما اخذ منه ما تقدم وقوله حدوث العالم اي ما سوي الله تت ولا يخفى ان  
حدثا زائدا علي المتعدي لكنه مما يتعلق بها والغرض من ذلك الرد علي الفلاسفة  
وهم قوم كفار من الروم كانوا من اهل يونان وكانوا اهل حركة وعقل واخذوا في  
التريخ والتزهد وكان رئيسهم الطيسون قالوا ان الصلاح ولم يكن عالما وما  
بعث من سيهله للام في زمانهم دعاهم اليه شريفة فابوا واسكروا وقالوا نحن  
في غيبة عما عندك فانا نتول كما نتول وزيادة وقالوا يقدم العالم لكن انما  
قالوا يقدم اصولهم وهي العناصر الاربعة الماء والتراب والهوي والساوية  
اشخاصه قوله باسره هو كناية عن شمول الحوادث للعالم كله فمعناه التجميع  
وهو في الاصل اسم للجل الذي يربط به الاسباب فاذا ذهب قيل انه ياربها  
اي باجمعه حتي الجبل الذي يربط به قوله اذ لو كان شيء منه قد يفي الخ اشار بذلك  
اليه قياسا استثنائي نفيه هكذا لو كان شيء منه قد يفي لك الالوهية  
مستغنيا عنه تت لكن الثاني باطل وهو قول ذلك الشيء مستغنيا عنه